الأخبار
al-akhbar
الخميس 14-01-2010 العدد 1018
13

متابعة

نقلة نوعية في إعداد موازنة الاتصالات

فصل الضرائب والرسوم واعتماد العقود مع أوجيرو والهيئة المنظمة

نجح وزير الاتصالات شربل نحاس بإدخال بعض الإصلاحات المهمّة على مشروع موازنة وزارته، ولا سيما لجهة اعتماد تبويب جديد للإيرادات، يفصل الرسوم والضرائب عن العوائد التشغيلية، وهذا التبويب سيُعتمد أيضاً على فواتير المشتركين في الهاتف الخلوي والثابت، إذ سيطّلع كل مشترك على تفاصيل فاتورته، والتمييز بين ما يسدّده رسوماً وضرائب وما يسدّده ثمنَ خدمات واشتراكات ومكوّنات أخرى شبه ضريبية، إلا أن الإصلاح الأهمّ يتمثّل في الانتقال من التبويب غير الشفاف للنفقات إلى تبويب جديد يعتمد صيغة العقود السنوية مع المورّدين وهيئة أوجيرو والهيئة المنظمة للاتصالات، وذلك بهدف ربط النفقات بالمهمّات والخدمات التي يؤدّيها كل طرف من هذه الأطراف.

وبحسب البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لوزير الاتصالات، فقد وافقت وزارة المال على هذا المشروع، ما خلا بعض التفاصيل المحاسبية، التي لم يوضحها البيان.

وكان الوزير نحاس قد اجتمع مع وزيرة المال ريا الحسن أول من أمس، بحضور معاونيهما، وجرت مناقشة المشروع المقدّم، وهو يتضمن تبويباً جديداً لبنية إيرادات الوزارة، يفصل بين الرسوم والضرائب والفوائض التشغيلية. كما يتضمّن تبويباً جديداً لبنية النفقات، قائماً على تنسيب كل بند من النفقات إلى عمل أو نشاط محدد، سواء جرى ضمن الوزارة أو بالتعاقد مع مورّدين، أو بالتعاقد مع هيئة أوجيرو، أو مع الهيئة المنظمة للاتصالات في مجال ما يؤمّل أن توفّره من استشارت ودراسات تحتاج إليها الوزارة.

وقال البيان «إن اعتماد مبدأ التعاقد على كل مهمة وحدها يسمح بمعرفة دقيقة لكلفة كل نشاط ومردوده، ويوفّر الشروط اللازمة لتغذية نظام محاسبي متكامل للأنشطة المتعددة التي تتولّاها الوزارة مباشرةً أو من خلال هيئة أوجيرو».

ويتضمن المشروع أيضاً تعديلا تشريعياً أضيف إلى المادة الأولى من القانون الرقم 71/21 تاريخ 1972/12/27، بحيث يصبح نص المادة المعدّلة: «تنشأ هيئة باسم هيئة إدارة واستثمار منشآت وتجهيزات شركة راديو أوريان المنتقلة إلى الدولة من شركة راديو اوريان، التي ينتهي الاتفاق معها في 1972/12/31، (بدء العبارة المضافة) كما تقوم الهيئة بتنفيذ المهمّات والأعمال التي تطلبها منها وزارة الاتصالات وفق عقود تجرى على أساس مبدأ تغطية الكلفة الفعلية. ويكلّف مفوض الحكومة لدى الهيئة، بالإضافة إلى المهمّات العادية لمفوضي الحكومة في المؤسسات العامة، بتزويد وزارة الاتصالات بالمعلومات اللازمة لمراقبة وتحديد عناصر الكلفة الفعلية العائدة إلى كل من المهمّات والأعمال المناطة بالهيئة».

وأشار بيان الوزارة إلى «أن اعتماد مبدأ التعاقد على أساس تغطية كامل الكلفة يحترم في الوقت ذاته اعتبارين مرجعيين: الشفافية في الإنفاق والالتزام بتغطية كامل مستحقات العاملين في هيئة أوجيرو بوصفهم عاملين في القطاع العام، مع ما يترتّب على هذه الصفة من حقوق».

وتعمل هيئة أوجيرو، حالياً، على صياغة موازنتها الخاصة كي تتلاءم مع هذا التوجّه، فتنسِّب نفقاتها تجاه الوزارة، وفق كل من الأنشطة التي توكلها الوزارة إليها بعقود مفصّلة، وتنسِّبها داخلياً وفقاً لفئات الإنفاق المختلفة من أجور ومشتريات وعقود وغيرها.

وتمثّل هذه النقلة تقدماً ملحوظاً في سبيل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة في بيانها الوزاري، ولا سيّما في الفقرة الرابعة عشرة من البند رابعاً، الذي ينص على «تحرير الإدارة العامة من التشابك في أدائها لمهمّاتها، وإحياء الأطر الناظمة للمؤسسات العامة، والنظر في تشركة التجاري منها وفقاً للقوانين، وإعادة تنسيب الإيرادات والنفقات وفق طبيعتها الاقتصادية، واعتماد الخصخصة وسيلة من الوسائل المتوافرة لتنفيذ السياسات القطاعية».

كذلك تكرّس هذه النقلة التعاون الوثيق في هذا السبيل بين وزارتي المال والاتصالات، بما يخدم هيكلة قطاع الاتصالات خصوصاً، والاقتصاد الوطني عموماً.

(الاخبار)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"